الغانم: نسعى لطرح قانون «البدون» على المجلس وحسمه حتى لو تم فض دور الانعقاد وفقاً للإجراءات اللائحية

رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن عدم اكتمال نصاب اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع اليوم لن يثني المجلس عن السعي إلى مناقشة قانون البدون وحسمه بالتصويت حتى لو تم فض دور الانعقاد وذلك وفقا للإجراءات الدستورية واللائحية.

وأوضح الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس أن قانون البدون الذي قدمه وأعضاء آخرون في غاية الأهمية ويجب الانتهاء منه قبل نهاية هذا المجلس، لافتا الى أن رئيس لجنة الداخلية والدفاع أبلغه عدم اكتمال نصاب اجتماع اللجنة بسبب إصابة بعض أعضائها بمرض كورونا. وذكر الغانم «هذا ليس عذرا لهم، وعلى اللجنة أن تجتمع وترفع تقريرها سواء بالموافقة أو الرفض، وفض دور الانعقاد لا يعني عدم التمكن من مناقشة هذا الموضوع بل سيناقش بإذن الله سواء في اجتماع غير عادي وفق الإجراءات الدستورية واللائحية المتبعة وليحسم الأمر بالتصويت».

وأشار الغانم إلى أن هناك العديد من المشاورات واللقاءات بين مقدمي القوانين المتعلقة بالبدون لتقريب وجهات النظر المتباعدة بين القوانين المطروحة. وقال الغانم «هناك 3 قوانين شبه متشابهة إلى حد كبير، ونحن نريد العنب وليس الناطور، ونريد قانونا يحافظ على هويتنا الوطنية ويضع حلا جذريا لهذه المشكلة ولا نسعى لظلم أي فئة مهما كانت بعكس ما يحاول البعض أن يشيعه لأنه هو المستفيد من الأوضاع الحالية». وأكد الغانم أن القانون يجب أن يكون واضحا، وأن مشكلة البدون يجب أن تنتهي بحلول جذرية، وأن الهوية الوطنية ليست سلعة تباع وتشترى، وأن هناك مستحقين مظلومين وفق الأوضاع الحالية.

وقال الغانم «أدعو الجميع قبل أن يبدي رأيه في أي قانون على الأقل أن يقرأه، لأنه تصلني بعض الاستفسارات وأقرأ بعض التعليقات التي تدل بوضوح جلي بأنهم لم يطلعوا أو يقرأوا هذا القانون».

وأضاف الغانم «هناك أناس لديهم ملاحظات سواء مؤيدة أو معارضة ونحن في دولة ديموقراطية ويحسم الموضوع بالتصويت في مجلس الأمة، وعندما نتحدث عن مشاورات فما يتم الاتفاق عليه يقلل من هذه الخلافات لكن ما هو مختلف عليه ولم يتم التوافق بشأنه يحسم بالتصويت داخل قاعة عبدالله السالم».

ودعا الغانم أعضاء لجنة الداخلية والدفاع إلى الإسراع في الانتهاء من قانون البدون ورفعه للمجلس بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى الدعوة لاجتماع غير عادي لمناقشة هذا القانون.

من جهة أخرى، أعلن الغانم عن توجيهه اليوم دعوة لحضور الجلسة الخاصة التي ستعقد يوم غد والتي ستيتم خلالها مناقشة المداولة الثانية لقانوني الإفلاس وهيئة شؤون الزراعة إضافة إلى قوانين الإدارة العامة للتحقيقات والخطوط الجوية الكويتية والتركيبة السكانية وذوي الإعاقة.

وأضاف الغانم «غدا سأوجه الدعوة للجلسة الخاصة التي ستعقد يوم الأربعاء ويعتمد على ما انتهت منه اللجان التي عقدت اليوم، فسأعلن عن مواضيع جلسة الأربعاء غدا إن شاء الله».

وردا على سؤال صحفي بشأن اجراءات الحضور للجلسة ذكر الغانم أنه بانتظار انتهاء كامل المسحات حيث ستقوم وزارة الصحة بإرسال كشف بالمسموح لهم حضور الجلسة وغير المسموح لهم بسبب الإجراءات الصحية البروتوكولية، مضيفا «ستخبر وزارة الصحة والمجلس المصابين بذلك، وإن شاء الله يوم الخميس سيكون فض دور الانعقاد».

«الصحية» لرفع نسبة العمالة الوطنية في «النفطي الخاص» إلى 50٪

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمس تكليف مجلس الأمة لها ببحث عدم تطبيق قانون العمل بالقطاع النفطي على العاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص بحضور وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل وعدد من قيادي الوزارة، والفريق التطوعي للعاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص. وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة إن المناقشات تركزت حول مطالبات اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات المشروعة للعمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص. وأوضح أن الاجتماع استعرض إحصائيات حول عدد العاملين في القطاع النفطي الخاص الذين يشملهم التكويت والذي يصل عددهم إلى 14 ألفا منهم 4 آلاف شملهم التكويت فعليا، و10 آلاف لم يشملهم. وبين أنه وفقا لإفادة وزير النفط فإن نسبة التكويت في القطاع النفطي الخاص تصل إلى 25٪ وتم رفعها حسب رد وزير النفط خلال الاجتماع إلى 30٪. وقال حماد إن اللجنة طالبت بتكويت العشرة آلاف الباقية ورفع نسبة التكويت إلى 50٪ على أن يتم رفعها 5٪ سنويا خاصة أن نسبة العمالة الوطنية في دول الخليج أعلى من نظيرتها في الكويت.

وأكد حماد أن وزير النفط أبدى تعاونه مع اللجنة وموافقته على زيادة هذه النسبة وهذا يسجل له، مضيفا أن اللجنة سوف تتابع مطالب العمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص حتى يتم تنفيذها.

من جهته، قال عضو اللجنة النائب د. حمود الخضير إن وزير النفط د. خالد الفاضل أكد للجنة العمل على دراسة أوضاع العاملين في القطاع النفطي الخاص من أجل وضع لائحة تنظم عملهم وتتضمن مساواتهم في البدلات مع نظرائهم في القطاع الحكومي.

ولفت إلى أن اللجنة اقترحت تعديل اللائحة الداخلية للقطاع النفطي لإيجاد هيكل تنظيمي خاص لهؤلاء العاملين والذي يبلغ عددهم 14 ألف عامل تقريبا.

وأوضح الخضير أن الوزير الفاضل تعهد برفع نسبة التكويت تدريجيا إلى أن تصل إلى العدد المطلوب لإحلال العمالة الوطنية في هذا القطاع الحيوي المهم. وأضاف أن اللجنة أكدت بدورها ضرورة تطبيق حكم محكمة التمييز واجب النفاذ لمساواة العاملين في القطاع النفطي الخاص بنظرائهم في القطاع الحكومي، مشددا على مشروعية مطالب العاملين في القطاع النفطي الخاص خاصة أن الأعمال متشابهة في كلا القطاعين.

وأضاف أن من بين تلك المطالب صرف بدل طريق وبدل الساعات الإضافية والعلاج المجاني للعاملين وأسرهم وبدل السكن ومساواتهم في الرواتب الحالية والامتيازات الأخرى.

د.محمد الحويلة وسعدون حماد وطلال الجلال واسامة الشاهين ود.حمود الخضير خلال الاجتماع

«المالية» تصوت اليوم على تعويض عملاء البنوك المتضررين من تداعيات «كورونا»

رشيد الفعم

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماع فرعي عقدته أمس مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا. وقال عضو اللجنة النائب ماجد المطيري في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن مشروع القانون جيد وأن الحكومة تأخرت فيه كثيرا وهو يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضا الشركات الأخرى بما يساعد في تنشيط الاقتصاد.

وأضاف أن الاجتماع تم بحضور وزير المالية براك الشيتان ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان، وممثلين عن البنك المركزي وهيئة الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتحاد مصارف الكويت والجمعية الاقتصادية. وبين أنه تم الاستماع لرأي الحكومة والجهات التي حضرت الاجتماع، وسيتم على هامش جلسة اليوم التصويت على التقرير النهائي للجنة بشأن مشروع القانون وإحالته للمجلس.

ناصر الدوسري وماجد المطيري أثناء اجتماع اللجنة المالية

العدساني يُجدد مطالبه بإلغاء الرواتب الاستثنائية لأعضاء المجلس

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو

طالب النائب رياض العدساني بإلغاء المادة 80 من قانون التأمينات الاجتماعية بشأن الرواتب الاستثنائية لأعضاء مجلس الأمة، مؤكدا تعارضها مع المادة 119 من الدستور.

وقال العدساني، في تصريح بمجلس الأمة أمس، ان هذا القانون لا يحقق العدل والمساواة بين المواطنين، مؤكدا أنه لا فرق بين النائب والمواطن، فالمواطن هو من انتخب النائب وهو مصدر السلطات. وأضاف أنه سبق أن قدم اقتراحا بقانون في هذا الشأن منذ أكتوبر 2017 ومر عليه 3 سنوات ولم يتم شيء حتى الآن.

ولفت إلى أنه سيستند إلى المادة 55 من اللائحة الداخلية في المطالبة بمناقشة الاقتراح في اللجنة المالية ثم عرضه على المجلس للرفض أو الإقرار، مشددا على رفضه تجميد المقترح أو تعطيله.

وحمّل العدساني رئيس مجلس الأمة المسؤولية في تعطيل مناقشة القانون، مشيرا إلى أن أغلب القوانين تدرج وتناقش وهناك قوانين توضع في صدارة جدول الأعمال.

وأكد أنه أوفى بكل ما وعد به الشعب الكويتي سواء في الجوانب التشريعية أو الرقابية، مشيرا إلى أن من بين القضايا التي تصدى لها الوثيقة الاقتصادية التي أوقفها وبند الضيافة وتم تحويله للنيابة وكثير من قضايا الشبهات المالية وتضخم الحسابات.

الملا: لجنة التحقيق في شبهات إيرباص وتجاوزات «الكويتية» أنهت تقريرها

د.بدر الملا

لمشاهدة الفيديو

انتهت لجنة التحقيق في شبهات التنفيع بصفقة «ايرباص» والتجاوزات المالية والإدارية في الخطوط الجوية الكويتية في اجتماعها امس من تقريرها النهائي متضمنا عددا من النتائج والتوصيات.

وقال رئيس اللجنة النائب د.بدر الملا، في تصريح بمجلس الأمة، ان اللجنة عقدت 14 اجتماعا بحضور مسؤولين عن كل من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) والإدارة العامة للطيران المدني والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من الجهات الحكومية.

وعن شبهات الرشاوى في صفقة الايرباص، أوضح د.الملا انه تم فحص كل ما انتهى إليه المكتب البريطاني والذي صدر عنه حكم لمحكمة كراون كورد للتسوية ما بين المكتب البريطاني وشركة الايرباص، لافتا إلى أن اللجنة اطلعت ايضا على تقرير المكتب الفرنسي وحكم محكمة كولومبية والمرفقات الموجودة معه. واشار إلى أنه في الفقرة 35 من حكم محكمة كراون كورد ذكرت ان الكويت من ضمن 15 دولة سيتم فحصها، ولكن في ذات الفقرة ذكرت 7 دول لم تكن الكويت من ضمنها، وانتهت الى وجود بعض الشبهات في 5 دول وهي سريلانكا واندونيسيا وغيرها من الدول وليس من بينها الكويت. واكد د.الملا أن تقرير المكتب الفرنسي اعتمد نفس التقرير البريطاني ولم يظهر اي دور للكويت وكذلك المحكمة الكولومبية التي اعتمدت التقارير نفسها، موضحا أن اللجنة فحصت بعض مستندات حكم المحكمة الكولومبية ووجدت ان هناك تقريرا من الممكن الاستفادة منه في مكافحة الفساد. وبين أن هناك وسيطين احدهما لبناني والآخر فرنسي لهما دور في صفقات متعلقة بطائرات هيليكوبتر ومخالفات لقوانين الاسلحة لا علاقة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بها. ولفت د.الملا إلى ان العديد من الجهات الحكومية ابرمت عقودا تتعلق بصفقات هيليكوبتر، وتبين ايضا ان اللبناني تحصل على عمولة قدرها 860 ألف يورو اودعت في حساب بنكي في لبنان.

وأشار إلى ان الوسيط الفرنسي الثاني تحصل على مليون و400 ألف يورو اودعها ايضا في حساب بنكي في لبنان، مؤكدا على ضرورة متابعة الجهات الحكومية لهذا الامر.

وكشف أنه وفقا لما قدم للجنة من مستندات، وافادات لم تجد أي ارتباط للخطوط الجوية الكويتية بهذا الأمر، لكن تكشف لها من خلال حكم المحكمة الكولومبية وجود ما يتعلق بصفقات طائرات هيليكوبتر عسكرية.

وبين أن اللجنة أوصت «نزاهة» بالمتابعة الدولية في هذا الشأن مع شركة الايرباص والمكاتب البريطانية والفرنسية والاميركية للحصول على اي مستندات مفيدة في هذه الواقعة.

وعن المخالفات المالية والإدارية للكويتية فيما يتعلق بصفقات شركة إيرباص، أشار د.الملا إلى أن اللجنة تبين لها ان «الكويتية» تعاقدت مع «ايرباص» لشراء 15 طائرة من طراز 320 new وعدد خمس طائرات 350 وبعد ذلك استبدلت 5 طائرات أخرى من 350 إلى طائرات 330ـ800. وأشار إلى وجود ملاحظات من قبل اللجنة على هذه الصفقات التي لم تلتزم بما انتهت إليه الدراسات الاستشارية لمتطلبات «الكويتية» التي تتغير من وقت إلى آخر، ما جعل أسطولها يتكون من خليط من الطائرات ونتج عن ذلك زيادة في التكاليف المالية والتشغيلية.

وأضاف أن اللجنة تبين لها أيضا أن هناك طائرات خرجت عن الخدمة في منتصف تاريخ استلام الطائرات الجديدة ما دفع «الكويتية» إلى توقيع عقد لشراء 10 طائرات من نوعية بوينغ 777 بقيمة 152 مليون دولار للطائرة الواحدة.

وأشار إلى أن هناك 5 طائرات من بين تلك الطائرات أعيد بيعها مرة أخرى بقيمة 160 مليون دولار ثم استئجارها، موضحا أنه عند الرجوع للدراسات الخاصة بعملية الشراء وجدت اللجنة أن الدراسات أوصت بشراء طائرات 350 من شركة بوينغ ذات المسافات الطويلة وذات البدن العريض.

ولفت إلى أن هذا الأمر جعل «الكويتية» تفكر في استدعاء مكتب مكينزي الذي ارتأى تغيير هذه الطائرات، ما جعل المؤسسة تطلب تغيير الطائرات الخمس الى طائرات 321 باعتبارها أكثر رغبة وعملية إلا ان شركة ايرباص رفضت ذلك. وأشار إلى أن «إيرباص» عرضت مقترحا في نهاية 2018 بتغيير خمس طائرات 350 الى 8 طائرات A330، إلا أن جميع رؤساء الخطوط الجوية الكويتية في اجتماعهم مع اللجنة أكدوا أن هذه الطائرات غير مرغوب فيها عالميا وأن هناك مشاكل في اعادة بيعها.

وبين د.الملا أن هناك شركات عالمية رفضت شراء مثل هذه الطائرات لكون محركاتها منخفضة وقد تتعرض لتطاير الحصى في مدرج المطار، لذلك أوصت اللجنة بمحاولة التصرف بأي طريقة أخرى بما لا يضر المال العام. وأكد أن اللجنة رأت ان «الكويتية» استعجلت في طلب صفقة طائرات 321 من شركة ايرباص قبل ان تأتيها الموافقة، ما كلف المال العام مبالغ تصل الى 215 ألف دولار. وأوضح أن هذا الأمر جعل اللجنة توصي بإحالة الأمر الى ديوان المحاسبة باعتبارها مخالفة مالية تستوجب النظر فيها من قبل مجلس التأديب الموجود في ديوان المحاسبة.

واشار د.الملا إلى ان اللجنة تبين لها ايضا تأخر شركة ايرباص في تسليم «الكويتية» ثلاث طائرات ما جعل المؤسسة تقوم بتأجير طائرات، الامر الذي كلف الشركة اموال نتيجة خطأ وقع من شركة ايرباص.

وأضاف أن ذلك الأمر جعل ايرباص تعوض الكويتية بـ 880 ألف دينار في ظل المبالغ الكبيرة التي تكلفتها «الكويتية» من عملية اصلاح الطائرات الموجودة وخروج طائرات واستئجار 3 طائرات من إحدى الشركات نتيجة قبول هذا التعويض. وكشف ان اللجنة اوصت ايضا بالإحالة إلى «نزاهة» موضوع بيع محرك طائرة بقيمة 45 ألف دينار على الرغم من ان قيمته تصل الى مليون دينار وذلك دون تقييم أواتخاذ اي إجراءات سليمة.

ولفت د.الملا إلى ان اللجنة تبين لها ايضا ان هناك مطالبات مالية بملايين على الديوان الأميري لم يتم تحصيلها وان «الكويتية» وقعت في اخطاء ادارية بعدم التزامها بتحصيل هذه الأموال وعدم التزامها بعروض الأسعار لقطع الغيار، وقد أوصت اللجنة بإجراء تحقيق إداري لمحاسبة المتسبب في ذلك. وأوضح أن اللجنة لاحظت أن شركة الخطوط الجوية الكويتية تستعين بشركتين لتوريد العمالة لمناصب معينة، وأن العقود مع هذه الشركات لا قيمة ولا حاجة لها لأن هذه الشركات لم تلتزم بشروط الإعلان الموجودة ولم تقدم قيمة مضافة بمن يتم اختيارهم لهذه المناصب.

وبين أن اللجنة أوصت بإلغاء هذه العقود، خصوصا أن الشؤون الإدارية لشركة الخطوط الجوية الكويتية بإمكانها تولي عملية استقطاب الكفاءات والتعيين في الشركة بشكل عام. وأشار إلى أن الاتفاقية الموقعة مع شركة «سبنسر ستيوارد» لاختيار الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية لم تقم بعملها بشكل سليم ولم تلتزم بشروط الإعلان، بل وافقت على ترشيح الرئيس التنفيذي السابق للشركة على الرغم من عدم امتلاكه مؤهلا جامعيا، مبينا أن الكتاب الذي أتى به الرئيس التنفيذي السابق يتعلق بقرار تنظيمي باعتبار هذا المؤهل جامعيا ولكن في المقابل هناك كتاب من التعليم العالي يفيد بأن هذه الشهادة لم تعادل مؤهلا جامعيا. وأكد أن اللجنة وجدت فروقات ومواد مفقودة من مخزون الشركة الفائض الموجود لدى شركة التسويق (فازيرو) بقيمة 6,5 ملايين تتعلق بقطع غيار موجودة في مدينة سياتل الأميركية ولقطع غيار طائرات موجودة قبل الغزو الغاشم وطائرات خرجت من الخدمة بعد التحرير، وكان هناك إدراج لمخصصات من أجل إيصالها لقيمة صفر، مبينا أن اللجنة أوصت باستمرار المكتب القانون بالخارج في متابعة هذا الأمر. وأفاد بأن احتفالية شركة الخطوط الجوية الكويتية بمرور 65 عاما على تأسيس الشركة رصد لها ميزانية بقيمة 919 ألف دينار لكن نتيجة لخطأ في التبويب المحاسبي ـ أقر به رئيس مجلس الإدارة ونائبه ـ أدى إلى ارتفاع قيمة المصاريف إلى 1,300 مليون دينار، في حين أن هذا الفرق يجب أن يكون في أبواب أخرى في الميزانية، بالإضافة إلى أن عدة جهات لم تدفع الرعايات التي كان المفترض أن تدفعها. ولفت إلى ان التحقيق أثبتت وجود مخالفة بعدم الإفصاح عن صرف مكافأة شهرية لرئيس مجلس إدارة الشركة، كما اكتشفت اللجنة وجود مبالغ مودعة بحسابات في الهند وبنغلاديش تصل قيمتها إلى 24 مليون دينار ظلت محبوسة في هذين البنكين دون أن يتم استجلابها إلى خزانة الشركة وهي بحاجة لهذه المبالغ مما اضطرها إلى الاقتراض، مبينا أن هذه المبالغ تم توريدها ولكن فرق العملة أدى إلى خسارة بقيمة 750 ألف دينار تقريبا.

وقال ان اللجنة رصدت أمرا آخر يتعلق بإعادة المتقاعدين الذين خرجوا وحصلوا على شيك ذهبي بمناصب أعلى ورواتب أعلى، وقد خالفت الشركة القانون بعدم مخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، موضحا أن مؤسسة التأمينات اعتبرت أن الخدمة لهؤلاء مستمرة وطالبتهم بإعادة الرواتب التأمينية ودفع خصم قسط تأميني من الرواتب التي يتقاضونها من شركة الخطوط الجوية الكويتية.

وبين أن الخطوط الجوية الكويتية اعترفت بهذا، وكانت تدفع هذه الرواتب عن طريق الصندوق وليس عن طريق تحويلات بنكية لأنهم كانوا يعلمون بالخطأ، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بأن تتحمل الشركة كلفة المطالبات المالية للتأمينات الاجتماعية.

ورأى أن المصيبة والكارثة في الأخطاء الإدارية الجسيمة غير المسبوقة التي رصدتها اللجنة في الشركة، معتبرا أنها أخطاء غير مسبوقة في القطاعات الحكومية. وأوضح أنه بعد الاستعانة بتقرير لجنة تقصي الحقائق وتوجيه الأسئلة البرلمانية والمعلومات والمستندات الواردة تبين حصول مخالفات متعددة منها توظيف بعقود مؤقتة لموظفين غير كويتيين تجاوزوا 65 عاما، والتوظيف بوظائف ليس لها وصف وظيفي، وتحويل موظفين على العقد الشامل بدون ضوابط وبزيادات تثقل كاهل الشركة من الناحية المالية. وأفاد بأن اللجنة رصدت مخالفات في التعيين برواتب مرتفعة لا تتناسب مع المؤهلات والخبرة وبالمخالفة لجدول الرواتب، وتضمين العقود الجديدة المعتمدة لتنظيم المتقاعدين شروط جديدة غير مألوفة، بالإضافة إلى جملة من التعيينات المخالفة لموظفين من عدة جنسيات داخل وخارج الكويت وبرواتب عالية.

وقال د.الملا ان هناك فوضى إدارية تحصل في شركة الخطوط الجوية الكويتية، واللجنة اتخذت قراراتها بالإجماع، وهناك خلل جسيم في الشركة، مشيرا إلى أن قرار وزير المالية باستبدال مجلس الإدارة السابق كان قرارا سليما بسبب قبولهم بهذه الأخطاء الإدارية وعدم مواجهة الإدارة التنفيذية بهذه الأخطاء الجسيمة. وطالب مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الجديد بإعادة التقييم الإداري والمالي داخل الشركة ويعيد الثقة لهذا الأسطول ويعطي الحقوق لأصحابها داخل الشركة. وأشاد د.الملا بعمل فرق ديوان المحاسبة وتعاونهم المثمر، قائلا انهم يعملون باحترافية في إبداء الملاحظات وتدوين المخالفات فيما يتعلق بموضوعي التحقيق، مؤكدا استفادة اللجنة من ملاحظاتهم واعتبارها بمنزلة خارطة طريق.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar